لم يكن مرافقا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف لا يرافقه في بحر فانه
كانا في محمل او كان كراهما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كراهما
محتلفا لم يكن مرافقا وان كان مسيرهما واحدا والله اعلم ورايت بخط موثوق
به في حواشي منتخبي بالقنية ما صورته والمرافقة تحيان يكونا في محمل وكراهما واحدا
وطعامهما واحدا انتهى سئل عن رجل حلف لا يشغل صانعه في حرفة الحياكة فهل
اذا شارك الحالف رجلا او الرجل اشتغل تحنث ام لا اجاب ظاهر كلامهم
انه يحنث قال في البزازية حلف لا يعمل مع فلان فعمل مع شريك يحنث لان عمله تتوجه
توجه عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود المنفعة على المولى انتهى
ومثله في منية المفتي فاذا كان عمله مع شريكه يحمله فينبغي ان يحنث في حلفه
لا يستعمله اذا استعمله شريكه الا ان يريد لا استاجره فاستاجره شريكه
لما تقرر من فعل الوكيل ليس كفعل الموكل في الاجارة سئل عن رجل حلف
بالطلاق انه لا ينقل زوجته من بيت ابيها بغير رضاه فهل اذا رفع امره للقاضي
لينقلها له فنقلها له تحنث ام لا اجاب لا تحنث قال في الفتاوى الصغيرة فيه
سئل عمن حلف بالطلاق لا ينقل اهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي فولى
الوالي فبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا تحنث لانه لما لم يصر امامورين
برفع الامر اليهما والله اعلم سئل عن رجل علق طلاق زوجته على صفة انه
متى غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ثم غاب عنها المدة المذكورة
ولم يترك لها نفقة ولكن ترك كفيلا بالنفقة فهل يقع الطلاق ام لا والحال
ان الكفيل مما جرلم يدفع لها نفقة اجاب انه يقع الطلاق لان للمرأة حق النفقة
من تمام بر الاتفاق ولم يوجد وافتى بعض علماء الحنفية بانه لا يقع
الا اذا طلبت منه النفقة وامتنع من ذلك والله اعلم سئل عن حلف ليكسون زوجته

ثوبا

ثوبا فهل ينصرف ذلك الى الجديد عملا بالعرف حتى لو كساها ثوبا عتيقا اخذه
من حدثة تحنث ام لا اجاب متى وجد قرينة تقتضي فرد الى الثوب الجديد تعين في
اليمين فاذا كساها ثوبا خلقا لا تحنث لانتفي مراد عرفا والله اعلم سئل عن حلف انه
لا ياخذ من فلان عينا ويعمل فيها الصناعة بنفسه اجرة كالقاسم مثلا فاضطر الى ذلك
فاشتري عينا منه وعمل به ثم بيع منه بثمن معلوم هل يحنث الحالف اجاب لا تحنث
لان الزام ما خذ للعمل بالاجر بل اشتري وعمل فيه لنفسه باعتبارهما في جواهر الفتاوي
والله اعلم سئل في رجل ساكن في بيت صهره فتشاجر هو واياه فحلف بالطلاق
انه لا يسكن في داره وهو ظان ان الدار ليس له فيها حق وانما لاخ له فساءل اخاه
عن البيت بعد مدة فقال هو لنا جميعا بغيظه ولا اخته فهل اذا تراخا عن الخروج
من الدار المحلوف عليها متمكنا على ظن انه يقع عليه الطلاق ام لا اجاب يقول الجواب
عند شمس الدين الرميراوي الحنفي حيث كانت مشتركة لا يقع عليه الطلاق والله
اعلم قلت هذا الجواب صحيح على اطلاق ما في العمادية عن بعضهم من انه لا تحنث في
المشترك في الدار والثوب ثم ذكر بعد ذلك تفصيلا عن بعض المشائخ وهو
ان المحلوف عليه ان كان يسكن الدار حنث بدخوله والا بناء اذ الاضافة حينئذ
باعتبار الملك وللكل اضافة اليه ملكا وفي البحر جزم بهذا التفصيل نقلا عن
الظهيرية فقال حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين فلان
ان فلانا لا يسكنها تحنث والا فلا انتهى ومثله في البزازية وفي الخانية لا يدخل
دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حانثا وان دخل
فلان عن الدار لا تحنث فينبغي حمل ما في العمادية على هذا التفصيل والله اعلم سئل
عن جماعة تناوبوا على بلوك يأخذ فيه ما لا الطلاق انهم لا يرضون بالعادة وظيفة
له ولا يعدون الباشا من ذلك كذلك يجبر عزله منها فهل اذا اعادها الباشا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)